المؤتمر الدولي الرابع
لتمويل التنمية
إشبيلية، إسبانيا
30 حزيران/يونيو - 3 تموز/يوليو 2025

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

المنطقة العربية نحو المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

©Thapana_Studio/stock.adobe.com

أولويات وتطلّعات: عودة إلى مبدأ الإنصاف في التمويل

الهدف من المؤتمر الرابع لتمويل التنمية هو معالجة التفاوتات في التمويل التي تعوق التنمية المستدامة، وذلك عبر إصلاح نظام التمويل العالمي، الذي بات متقادماً، وعاملاً في تعميق فجوات التمويل وتجذّر أوجه عدم المساواة والقيود المالية. وهذا النظام المتقادم يؤثر بشدة على المنطقة العربية، فيكبدها تكاليف أعلى للاقتراض، ويثقل عليها بأعباء خدمة الدين واتساع فجوات التمويل. واحتياجات المنطقة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في تزايد، إذ تتجاوز 660 مليار دولار سنوياً[1]، وغياب هذا التمويل يعثّر تقدم المنطقة نحو أهداف التنمية المستدامة، ويهددها بزعزعة الاستقرار. من المقرر عقد المؤتمر في إشبيلية في تموز/يوليو 2025، ويتيح فرصة لتنفيذ إصلاحات منهجية تتوخى الشمول والإنصاف والمساواة والفعالية في النُّظم المالية العالمية، مع معالجة الأولويات الخاصة لكل منطقة، مسترشدة بخطة عمل المناصرة التي تتألف من النقاط العشر التالية.

1. تعزيز تعبئة الموارد المحلية

تتعرض الموارد المحلية، في المنطقة العربية، لتداعيات الأحوال الاقتصادية العالمية، والمشاكل الهيكلية، وتزعزع الاستقرار. وفي المؤتمر الرابع لتمويل التنمية تأكيد على أهمية النمو المطّرد، واستقرار الاقتصاد الكلي، والأمن الإقليمي كمحفزات أساسية لتعبئة الموارد المحلية وإطلاق الإمكانات اللازمة لتوليد المزيد من الإيرادات العامة.

2. السياسة الضريبية

إذا ما دُعِمت آليات إنفاذ الضرائب بالقدرات، وتعززت فيها الكفاءة، وتزايد الامتثال الضريبي، واتُخِذَت خطوات مثمرة للحد من التهرب من الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، يتوقع أن تزيد الإيرادات الضريبية على ما هي عليه حالياً عن مستواها الحالي بما لا يقل عن 110 مليارات دولار، أو بنسبة 33 في المائة. والإجراءات الرئيسية الثلاثة لزيادة الإيرادات الضريبية هي التالية:

- **مكافحة التهرب الضريبي**، ما قد يسترد 8.6 مليار دولار من الإيرادات المفقودة عبر التأكد من الإنصاف في المكاسب ضمن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي، ويساعد على التصدي للممارسات الضريبية غير القانونية وغير المشروعة، وعلى إنشاء سجلات للملكية الانتفاعية، وإنشاء مستودع مركزي خاص بكل بلد للإبلاغ عن أرباح الشركات[2].
- **زيادة الامتثال الضريبي**، ما قد يولّد 14 مليار دولار من خلال المواءمة بين نسبة ضريبة الدخل إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية من جهة، وبين المتوسط العالمي من جهة أخرى[3]. وغالباً ما يستثني الوعاء الضريبي الدخل من غير الأجور، ولذا، بقيت الضرائب الشخصية على حالها على الرغم من تزايد الثروة الإقليمية. ولكن إذا اعتمدت تدابير هادفة

لزيادة الإفصاح الضريبي ورصد المداخيل والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، بهدف تحسين الوعاء الضريبي، فقد يساعد ذلك على تحديد مصادر الدخل المخفية وتحديد ما إذا كانت الشرائح الضريبية الحالية كافيةً.

- **تحسين آليات إنفاذ الضرائب وزيادة كفاءتها**، ما قد يسترد 90 مليار دولار من خلال تحسين تحصيل ضريبة القيمة المضافة، وترشيد النفقات الضريبية، ومراجعة الضرائب على الصناعات الاستخراجية. وقد يؤدي ذلك إلى الحد من الحوافز المفرطة السخاء، التي تقدر بنحو 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في البلدان العربية المصدرة للهيدروكربونات[4].

تحسين آليات إنفاذ الضرائب وزيادة كفاءتها قد يسترد

90 مليار دولار

3. الإنفاق العام وكفاءة الميزانية

يعتري الإنفاق العام في المنطقة العربية أوجه من عدم الكفاءة تحتجز الطاقات الإنمائية. فيكثر تخصيص الموارد على نحو غير متناسب مع النفقات الجارية، ما يحوّل هذه الموارد عن الاستثمار في رأس المال البشري والمادي. وإدارة الأصول تفتقر إلى الفعالية، وآليات الاستهداف بالدعم قاصرة، ما يفاقم أوجه عدم الكفاءة، ويمعن في تقييد الحيز المالي. ومعالجة أوجه عدم الكفاءة هذه قد يضيف موارد المالية بقيمة 250 مليار دولار. ويتطلب ذلك إجراءين أساسيين:

- **تعزيز كفاءة الإنفاق العام** عبر مواءمته مع معايير الكفاءة العالمية قد يحرر موارد بقيمة 100 مليار دولار. وتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد: إعادة تخصيص الموارد إلى القطاعات الاجتماعية، بسبل مثل ترشيد الدعم وإعادة توجيهه، وإعادة التوازن إلى النفقات الجارية والاستثمار، وتعزيز تقديم الخدمات العامة التي تعزز مشاركة دافعي الضرائب.

- **توخي الكفاءة المثلى في الميزانيات**، ما قد يحرر موارد بقيمة 150 مليار دولار عبر الاستفادة من الوفورات التي تحققها الآثار المضاعفة لأهداف التنمية المستدامة، وإعادة تنظيم الإنفاق العام من أجل خفض تكاليف الفرصة البديلة، وتقليص الدعم التشغيلي للشركات المملوكة من الدولة، وتحسين ممارسات الشراء من خلال إنفاذ أفضل للموازنة.

تعزيز كفاءة الإنفاق العام عبر مواءمته مع معايير الكفاءة العالمية، ما قد يحرر موارد بقيمة

100 مليار دولار

توخي الكفاءة المثلى في الميزانيات، قد يحرر موارد بقيمة

150 مليار دولار

4. القطاع الخاص المحلي والتمويل

تحتاج المنطقة العربية إلى تمويل بقيمة 3.3 تريليون دولار من الموارد الخاصة، ما يعني أن النمو الإقليمي يعتمد على التعبئة الفعالة لموارد القطاع الخاص[5]. ويتطلب ذلك بدوره تذليل عقبات عدة، مثل محدودية الوصول إلى الائتمان، وارتفاع تكاليف الاقتراض وعدم كفاية الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن تحقيق ذلك عبر خمسة إجراءات أساسية:

- **سد فجوة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم البالغة 210 مليار دولار**، ما يحفز نمواً بنسبة 1 في المائة، ويخلق 15 مليون وظيفة[6]. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال تيسير الوصول إلى الائتمان من خلال أدوات الحد من المخاطر، ودعم العمليات ذات القيمة المرتفعة عبر وضع متطلبات محلية للمشتريات، والاستفادة من الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية.

- **إنماء أسواق رأس المال** قد يخفف تكاليف الاقتراض عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسبة 40 في المائة[7]. ويُمكن خفض تكاليف الاقتراض عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال ضمانات البنوك الإنمائية، والتمويل المشترك، والسندات بالعملة المحلية، وأدوات تقاسم المخاطر والتخفيف من المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى تشجيع تكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين الجدارة الائتمانية وتحسين الوصول إلى أسواق رأس المال.

- **إنشاء آلية دولية للثروة السيادية**. تخصيص الموارد لدعم الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة والمرتكزة إلى النتائج، في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية والطاقة النظيفة والتحول الرقمي، قد يساهم في تحفيز مشاركة القطاع الخاص.

- **توسيع نطاق التمويل المختلط العالمي** بإمكانه أن يدفع استثمارات القطاع الخاص إلى القطاعات التي تُعاني من نقص التمويل، مثل التنمية الاجتماعية. وللتشجيع على هذا التمويل المختلط، لا بدّ من توحيد الأدوات، ومعالجة ارتفاع علاوات تحمل المخاطر. كما أن مراجعة ممارسات إقراض الشركات المملوكة من الدولة قد يُساهم في توفير المزيد من التمويل.

- **مواءمة نسبة الائتمان إلى الودائع المصرفية مع المتوسط العالمي** قد يحرر سيولة بقيمة 400 مليار دولار[8]، مما يتيح فرصاً لتوسيع نفاذ القطاع الخاص إلى الائتمان.

مواءمة نسبة الائتمان إلى الودائع المصرفية مع المتوسط العالمي قد يحرر سيولة بقيمة

400 مليار دولار

©22Imagesstudio/stock.adobe.com

5. التمويل الخاص الدولي

تبلغ قيمة مخزون التمويل الخاص الدولي حوالي 2.1 تريليون دولار، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال أداء المنطقة العربية ضعيفاً من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من مصادر التمويل[9]. تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية في قطاعات لا تخلق الكثير من فرص العمل، مثل العقارات والطاقة. ولمعالجة هذه الأوضاع، يوصى باتخاذ الخطوات الأساسية الثلاث التالية:

- **إصلاح سياسات وإجراءات** الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في ترشيد الحوافز، ويُساعد في سد الفجوة بين المدخرات والاستثمارات[10]، البالغة 100 مليار دولار في البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة العربية. ويتطلب ذلك ترشيد الحوافز، وإعادة تعريف المقاييس لتحديد أولويات التدفقات الحقيقية لرأس المال عبر الحدود، وتجنب تضخيم قيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومراجعة قواعد الرسملة الضعيفة للتخفيف من التدفقات المتقلبة لرأس المال إلى الخارج وعكس الاتجاه السلبي لخروج رأس المال من المنطقة، وإعطاء الأولوية للأنشطة المرتفعة القيمة والكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة.
- **تعزيز الجودة المؤسسية** من خلال تحسين آليات تسوية المنازعات والبيئات التنظيمية للحد من مخاطر الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين.
- **خفض تكاليف التحويلات المالية** من خلال الحد من ارتفاع رسوم التحويلات قد يزود الأسر بفرص تمويل إضافية بقيمة 1.5 مليار دولار سنوياً[11].

6. التمويل العام الدولي وتمويل التنمية

لا تزال المنطقة العربية بحاجة ماسة إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، فإن الأرقام الحالية التي قدمتها لجنة المساعدة الإنمائية عن المساعدة الإنمائية الرسمية لا ترقى إلى هدف الأمم المتحدة، كما أن فعالية المساعدة المقدمة حالياً محدودة في تلبية الاحتياجات الإنمائية. ولمعالجة هذا الوضع، لا بدّ من اتخاذ ثلاثة إجراءات أساسية:

- **استعادة التسهيلات في المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث يبقى مستوى مكّون المنح فيها عند 45 في المائة على الأقل** من خلال التأكد من أن المنح والقروض بشروط ميسرة لا تدفع إلى الاعتماد على الديون، وإلى أعباء لا يمكن تحملها من خدمة الدين.
- **مراجعة قياسات المساعدة الإنمائية الرسمية** من خلال إزالة الأرقام المضخمة لمساهمات المانحين، والتأكد من دقتها، ومواءمة المساعدة الإنمائية الرسمية مع استراتيجيات التنمية الوطنية وأطر التمويل الوطنية المتكاملة.
- **توسيع نطاق دليل الضعف المتعدد الأبعاد من أجل توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المتوسطة الدخل بفعالية أكبر** من خلال إدماج مقاييس لا تنحصر في الناتج المحلي الإجمالي، مثل الفقر، والقابلية للتأثر بتغيُّر المناخ، وانعدام الأمن البشري، حتى تكون مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية أقرب إلى واقع احتياجات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الضعيفة.

7. التمويل المناخي

يتوقع أن تبلغ الفجوة في التمويل المناخي في المنطقة العربية ما يناهز 570 مليار دولار بحلول عام 2030، وذلك استناداً إلى تقديراتٍ لتكاليف المساهمات المحددة وطنياً في بعض البلدان[12]، وتتجه المخصصات الحالية نحو القروض بدلاً من المنح. ويمكن تدارك هذه الفجوة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية من خلال الإجراءات الأساسية التالية:

- **توسيع نطاق التمويل المناخي**[13] من خلال ضمان الوصول المنصف، ومنع العد المزدوج، والحد من تطوير المشاريع المعقدة والكثيفة الاستخدام للموارد، وبناء القدرات الوطنية لتصميم المشاريع القابلة للتمويل.
- **دمج المخاطر المناخية في عقود الديون** من شأنه أن يعزز إدارة الديون من خلال تضمين بنود رهن السداد بالحالة الاقتصادية للبلد، والاعتراف بالاستثمارات في القدرة على الصمود إزاء تغيُّر المناخ.
- **ترشيد هيكل التمويل المناخي** من خلال تبسيط آليات التمويل واعتماد أدوات مالية مبتكرة مثل مقايضة الديون بالعمل المناخي.

8. التجارة كمحرك للتنمية المستدامة

لا تزال التجارة البينية في المنطقة العربية غير متطورة، حيث تمثل 14 في المائة فقط من إجمالي الصادرات[14]. ويحد هذا القصور من قدرة المنطقة على الاستفادة من التجارة من أجل التنمية المستدامة. وقد يُطلق تعزيز التجارة الإقليمية إمكانات التصدير، ويقلل الاعتماد على الأسواق الخارجية، ويحسّن القدرة التنافسية. ويتطلب ذلك الإجراءات الرئيسية التالية:

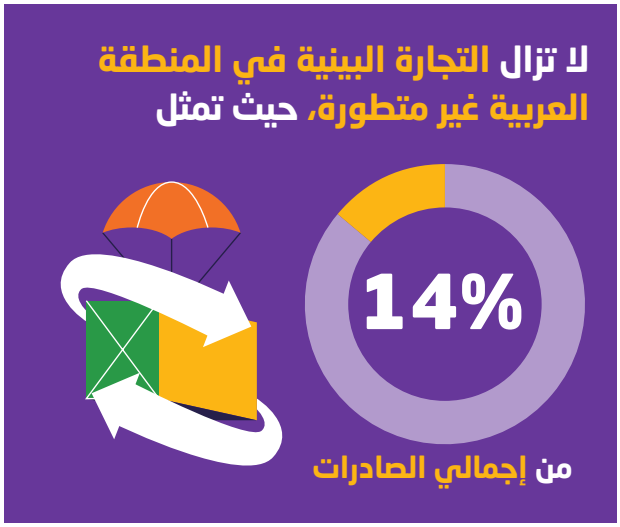

- **تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف** من خلال إدراج مبادئ التنمية المستدامة في قواعد منظمة التجارة العالمية وضمان توفير حيز في السياسة العامة للتصنيع على صعيد المنطقة.
- **التشجيع على استخدام سياسات متسقة للتجارة والاستثمار** عبر الحد من الحواجز التجارية، وتدارك أوجه القصور في البنية التحتية، ومعالجة التدابير الحمائية.
- **تعزيز المكاسب الإقليمية من سلاسل الإمداد العالمية** من خلال معالجة ارتفاع تكاليف التصدير، وتحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل التجاري.

9. القدرة على تحمل الديون والسيولة

الإدارة الفعالة للديون ركيزة لاستقرار المنطقة، خاصة وأن الدين العام الإقليمي وصل إلى 1.5 تريليون دولار في عام 2023. وباتت تكاليف الاقتراض مرتفعة على عدة من البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، فتدفع هذه البلدان تكاليف أعلى بأربع نقاط مئوية من الاقتصادات المتقدمة النمو بسبب التصنيفات الائتمانية غير المؤاتية[15]. ويتفاقم الضغط جراء انحسار التمويل المتاح بشروط ميسرة، والاعتماد المتزايد على أدوات الدين المكلفة المعتمدة على السوق. ويؤدي ارتفاع تكاليف خدمة الديون إلى تقييد الاستثمارات الأساسية في الصحة والتعليم والبنية التحتية. ويمكن للإصلاحات المنهجية أن تخفف من ضغوط الديون وتحرر الموارد اللازمة للاستثمارات في التنمية المستدامة. وتشمل الإجراءات الأساسية التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد ما يلي:

- **تحسين آليات القدرة على تحمل الديون وتخفيف عبء الديون:** من الضروري تنفيذ آليات تلقائية، تفعلها الكوارث المناخية والصدمات الاقتصادية، لتخفيف عبء الديون عن البلدان المعرضة للخطر. ومن الأهمية بمكان أيضاً تحسين أطر تحليل القدرة على تحمل الديون، مع مراعاة آثار الديون على النمو والتنمية. ويتطلب تحسين الشمول والكفاءة في إعادة هيكلة الديون السيادية إصلاحَ الإطار المشترك لمجموعة العشرين ليشمل البلدان متوسطة الدخل، وضمان معاملة عادلة للدائنين، مع التغلب على امتناع القطاع الخاص عن المشاركة.

- **إعادة النظر في منهجيات التصنيف الائتماني:** يُعد تحسين تقييمات المخاطر وإدماج عوائد الاستثمار طويلة الأجل في التنمية، مما يؤدي إلى تقييمات أكثر شفافية وإنصافاً، أمراً بالغ الأهمية لتحسين الجدارة الائتمانية السيادية وتعزيز القدرة على تحمل الديون.

- **تحسين إدارة الديون:** وتشمل الاعتبارات المحورية لتحسين إدارة الديون وضع استراتيجيات فعالة للاقتراض، وتطوير أسواق السندات بالعملة المحلية، والاستفادة من السندات المواضيعية، وإدماج مقايضة الديون بالعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، واعتماد آليات لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على الأمد المتوسط بما يشجع على الاستثمارات المعززة للنمو.

- **إصدار حقوق سحب خاصة إضافية وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة:** تتطلب زيادة السيولة إصدار حقوق سحب خاصة إضافية وآليات تخصيص عادلة. وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المؤهلة، من خلال أطر هادفة قائمة على الاحتياجات، قد يعظّم من أثر هذه الحقوق.

10. آليات تنفيذ المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

من الأهمية بمكان وضع آليات محكمة للتنفيذ والمساءلة لتحقيق الالتزامات في إطار المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وتشمل الإجراءات الموصى بها ما يلي:

- **تعزيز المتابعة والتتبع:** تطوير مقاييس موحدة للإبلاغ، واستعراضات لإجراءات التمويل من أجل تقييم التقدم المحرز.
- **إنشاء منصات إقليمية:** إقامة معارض الاستثمار ورسم مسارات للتمويل من أجل دعم المشاريع الوطنية والعابرة للحدود.

وستكفل هذه التدابير التنفيذ الفعال، وتعزيز التعاون الإقليمي ومواءمة التمويل مع الأهداف الإنمائية.

ويتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة لإنشاء إطار عالمي للتمويل، يحشد الموارد ويحفز الاستثمارات ويراعي الأولويات الإقليمية لتحقيق نتائج التنمية المستدامة.

الحواشي

1 United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Dynamic National SDG-Costing Simulators for twelve countries in the Arab region.

2 تقديرات فريق الإسكوا.

3 ESCWA. Debt and Fiscal Outlook Report for the Arab Region, 2024.

4 International Monetary Fund. Revenue Mobilization for a Resilient and Inclusive Recovery in the Middle East and Central Asia, 2022. البلدان التي تشملها التقديرات هي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

5 تقديرات فريق الإسكوا.

6 المرجع نفسه.

7 UNCTAD. Inputs to the elements paper of the co-facilitators of the outcome document of the 4th International Conference on FFD, 2024.

8 ESCWA. The Sovereign Debt and Financial Sector Nexus in the Arab Region, 2023.

9 تقديرات فريق الإسكوا.

10 AMF. Joint Arab Economic Report, 2022.

11 ESCWA using World Bank Remittances Prices Worldwide, 2024.

12 ESCWA. Arab Financing for Development Scorecard International Development Cooperation, 2024.

13 United Nations Framework Convention on Climate Change. UN Climate Change Conference Baku, 2024.

14 ركز التجارة الدولية قاعدة بيانات خرائط إمكانات التصدير.

15 ESCWA, 2024. Debt and Fiscal Outlook Report.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

www.unescwa.org

2500094A